العرب
الإثنين 2020/01/27
السنة 42 العدد 11599

الوداع الأخير لا ينهي متاعب بريطانيا والاتحاد الأوروبي

صفحة جديدة من مفاوضات صعبة تهندس أسس علاقة لندن بمحيطها الأوروبي

تدخل بريطانيا بدءا من اليوم أسبوعا تاريخيا ساخنا سيفضي بحلول الجمعة إلى مغادرة البلاد للاتحاد الأوروبي وذلك بعد مفاوضات ثلاث سنوات ونصف السنة كانت مضنية. ورغم أن مؤيدي الخروج من النادي الأوروبي وعلى رأسهم رئيس الوزراء بوريس جونسون يعدون البريطانيين بفتح صفحة جديدة سيكون عنوانها البحث عن شركاء جدد في مجالات عدة ومنهم الولايات المتحدة، فإن فترة ما بعد 31 يناير ستكون أيضا مملوءة بالتطورات، حيث سترسم الفترة الانتقالية طبيعة العلاقة مستقبلا بين لندن وبقية الأعضاء الـ27 للاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية.

المهمة الصعبة لم تبدأ بعد

لندن – تفتح بريطانيا بنهاية الأسبوع القادم صفحة جديدة في تاريخها بخروجها الجمعة 31 يناير من الاتحاد الأوروبي عبر اتفاق بريكست الذي أرجئ ثلاث مرات وكان مصدرا لانقسام سياسي حاد في البلاد.

وستكون بريطانيا الجمعة القادم أول بلد يغادر الاتحاد الأوروبي الذي يعاني بدوره رغم مرور ستة عقود على تأسيسه من الكثير من الأزمات والانقسامات التي أثرت على لحمة الدول الأعضاء به في السنوات الأخيرة.

وفيما يحتفل المؤيدون لهذه الخطوة، بترقّب آخرون هذه اللحظة الحاسمة في تاريخ بريطانيا بحزن وبتخوّف على مصير البلد وعلى مستقبل العلاقات مع الاتحاد الأوروبي على اعتبار أن المغادرة سيكون لها تداعيات كبيرة على الكثير من المجالات وأهمها الاقتصادية والتجارية والأمنية.

ويرى المراقبون أن خروج بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي لا يعني بالضرورة إنهاء تاما للمتاعب بين لندن والدول الـ27 المتبقية، بل إنه مع نهاية الجمعة القادم ستكون هناك بداية جديدة لمفاوضات أخرى صعبة ستهندس من جديد أسس العلاقة بين الطرفين.

مفاوضات شاقة

لا يشكّل الحادي والثلاثون من يناير، نهاية لعملية بريكست المضنية والطويلة، بل ستليه مرحلة انتقالية تتخللها عدة تدابير تضع اللمسات النهائية للعلاقة المستقبلية بين الطرفين.

ستيفن باركلي

سنحدد تفاصيل اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي

ومن المرجّح أن يصادق البرلمان الأوروبي في 29 يناير على اتفاق بريكست حتى يدخل حيّز التنفيذ، وذلك قبل يومين من الخروج النهائي المرتقب الجمعة.

وستلي مرحلة المغادرة فعليّا مراحل أخرى ستكون صعبة، وتتطلّب مفاوضات شاقة مع الاتحاد الأوروبي على اعتبار أن بريطانيا ستدخل رسميا في مرحلة انتقالية تمكّنها من إبقاء العلاقات مع الدول الأعضاء بالنادي، لكنها ستكون محرومة بعد ذلك من المشاركة في أعمال المؤسسات الأوروبية ومن الإدلاء برأيها في قرارات الدول الأعضاء.

وتجبر هذه المرحلة الطرفين على أن يتوصلا خلال إلى أطر جديدة لعلاقاتهما الأمنية والتجارية، حيث تنطلق المفاوضات التجارية انطلاقا من شهر فبراير بحسب ما تقول لندن، فيما مازالت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصدد تحديد أهدافها من هذه المحادثات.

ومن المرجّح أن يعلن في هذه الفترة رئيس الوزراء بوريس جونسون عن نية بلاده التوصل لاتفاق تبادل تجاري حر مع الاتحاد الأوروبي كالذي توصل إليه الاتحاد مؤخراً مع كندا، لا يفرض فيه الالتزام بالقواعد الأوروبية.

وقال في هذا الصدد، ستيفن باركلي وزير شؤون الخروج من الاتحاد الأوروبي (بريكست) إن بريطانيا ستحدد المزيد من التفاصيل في ما يتعلق بأهدافها في اتفاق للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في الشهر المقبل بعد أن يكتمل خروجها من الاتحاد في 31 يناير الجاري.

وأضاف الوزير البريطاني في برنامج أندرو مار بتلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) الأحد "سوف ننشر أهدافنا في المفاوضات... في الوقت المناسب بعد الحادي والثلاثين". وأضاف "لكن المسألة الرئيسية هي أننا سنملك التحكم في قواعدنا. لن نكون مستقبلين للقواعد".

وقال "لكن الفرصة الرئيسية هي أننا سنتمكّن من تحديد معاييرنا، المعايير العالية في حقوق العمال والبيئة ودعم الدولة في إطار تلك السياسة التجارية".

وتعتزم بريطانيا في إطار البحث عن حلول بديلة تمليها فترة ما بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي إطلاق مفاوضات مع دول أخرى، خصوصاً الولايات المتحدة في ظل إدارة دونالد ترامب الذي توقّع اتفاقا تجاريا "مذهلا" مع لندن.

ولن تكون المفاوضات البريطانية الأميركية سهلة لاسيما مع إعلان لندن أنها ستفرض ضريبة رقمية على الشركات التكنولوجية الكبرى في أبريل، رغم تهديد الأميركيين بتدابير مقابلة.

ومن المقرر أن يصل وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى لندن في 29 يناير للقاء بوريس جونسون، و"إعادة التأكيد على العلاقة المميزة" بين الحليفين و"مناقشة السبل إلى توسعة وتعميق العلاقات التجارية" بينهما بعد بريكست.

وبالإضافة إلى التجارة، على الطرفين مناقشة مواضيع عديدة أخرى مثل الأمن والتعاون القضائي والتعليم والطاقة. ويمكن للمملكة المتحدة أن تمدد المرحلة الانتقالية لعام أو عامين، لكن عليها أن تبلّغ الاتحاد الأوروبي بذلك في الأول من يوليو القادم.

ويؤكد بوريس جونسون أنه لن يطلب أي تمديد، لكن المفوضية الأوروبية تعتبر أن المرحلة الانتقالية الحالية قصيرة جداً، حيث وقالت رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين محذرة إنه من المستحيل الاتفاق حول "كافة المواضيع" خلال هذا الوقت الضيق، وأنه يجب اختيار المواضيع التي تشكّل "أولويات".

وتشكل نهاية المرحلة الانتقالية بحلول ديسمبر القادم نهاية للشكل الحالي من علاقة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي الذي دام 47 عاما. ودون اتفاق جديد حول طبيعة العلاقة المستقبلية أو تمديد للمرحلة الانتقالية، قد تشهد قطاعات التجارة والنقل وغيرها اضطرابات كبرى.

وتهدف المرحلة الانتقالية خصوصا إلى أن تعمل لندن وبروكسل على البحث في طبيعة علاقتهما المستقبلية، خصوصاً في مجال التجارة. ويريد جونسون أن ينهي هذه المفاوضات الانتقالية خلال وقت قياسي، مستبعدا أي إرجاء لموعدها إلى ما بعد نهاية العام.

انقسام متواصل

لن تدق أجراس ساعة بيغ بن التي تخضع لتصليحات عند موعد الخروج، رغم محاولات أكثر المؤيدين حماسة لبريكست تحقيق ذلك. في المقابل، سيجرى عدٌّ تنازلي عبر ساعة مضيئة أمام مقر رئاسة الحكومة في داونينغ ستريت.

وبهذه المناسبة، ستدخل قطعة نقدية من فئة 50 بنسا قيد التداول. وستطرح قيد التداول بدايةً ثلاثة ملايين قطعة، ثم سبعة ملايين.

ويلقي رئيس الوزراء جونسون المؤيد القوي لبريكست والذي يطرح نفسه كشخصية جامعة في البلاد منذ فوزه في الانتخابات التشريعية، خلال ليلة الجمعة 31 يناير الجاري كلمة للأمة.

وكتب جونسون في رسالة نشرها حزب المحافظين أن الوقت "حان لنترك الماضي خلفنا" و"لنوحد البلاد"، في إشارة إلى الانقسام بين مؤيدي ومعارضي بريكست الذي صوّت 52 بالمئة من البريطانيين لصالحه في استفتاء عام 2016.

لكن مهمة توحيد البلاد لن تكون سهلة أمام جونسون، إذ رفضت مجالس نواب المحلية في أسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية قانونه حول بريكست.

ونجح جونسون الذي وصل السلطة في يوليو، حيث فشلت رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي، هذه الأخيرة غادرت داونينغ ستريت دامعة العينين بعدما أخفقت ثلاث مرات في الحصول على موافقة البرلمان على اتفاق بريكست.

وبعدما أعاد التفاوض على النص مرتين مع بروكسل وحصل على حلّ جديد يمنع إعادة حدود فعلية بين جمهورية أيرلندا وأيرلندا الشمالية، انتزع رئيس بلدية لندن السابق تأييد البرلمان لقانون يتيح تنفيذ الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ويعود الفضل بذلك للغالبية البرلمانية الساحقة التي حققها في ديسمبر، وهي غالبية غير مسبوقة لحزب المحافظين منذ عهد مارغريت تاتشر.

ووقعت الملكة إليزابيث الثانية في 23 يناير النص المؤلف 535 صفحة، والذي تم التوصّل إليه في أكتوبر وحوّل اتفاق الخروج إلى قانون بريطاني.

وتبقى هناك خطوة أخيرة قبل النهاية الرسمية لعلاقة دامت 47 عاما بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، وتتمثّل باعتماد البرلمان الأوروبي الأربعاء اتفاق بريكست الذي وقع الجمعة في كل من بروكسل ولندن.

وعلى ممثّلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن يعلنوا موافقتهم كتابيا على النص غداة ذلك، وهي الخطوة الأخيرة الرسمية.

وفي هذه الأثناء، عيّن الاتحاد الأوروبي سفيره السابق في الولايات المتحدة البرتغالي جواو فاليه دي أليبدا، سفيراً في لندن، يتولى مهامه في الأول من فبراير القادم.

وأعلن جونسون بوضوح أنه يرغب في اتفاق مشابه لاتفاق بلاده التجاري مع كندا، مع عدم الالتزام بقواعد التكتّل الأوروبي.

قرون من تمرد لندن على الجوار

بروكسل – قبيل الخروج النهائي لبريطانيا الجمعة القادم عن الاتحاد الأوروبي، يعيد المؤرخون تسليط الضوء على طبيعة العلاقات بين الطرفين منذ قرون.

ويجمع المهتمون بهذا الملف على أن العلاقة بين المملكة المتحدة ومحيطها الأوروبي كانت متسمة منذ قرون بعدم الاستقرار التام، بل كان يلفّها الكثير من الغموض في الكثير من الملفات والمجالات.

ويستند هؤلاء على ما ذهب إليه ونستون تشرشل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أعرب عن تأييده إنشاء "ولايات متحدة أوروبية"، لكنه قال أيضا إن بلاده ستفضّل للأبد "أعالي البحار" عن أوروبا.

وفي 31 يناير، تفتح بريطانيا المرقة تاريخيا بين أوروبا وبين تعطشها لاستكشاف الآفاق البعيدة، فصلا جديدا ضمن هذه العلاقة المضطربة بخروجها من الاتحاد الأوروبي.

تاريخيّا، لم تكن بريطانيا جزيرة دوما، بل كانت حتى الألفية السابعة بعد الميلاد متصلة بالقارة الأوروبية بأراض عرفت باسم "دوغرلاند". وكان تاريخ بريطانيا مرتبطا بالتاريخ الأوروبي منذ العصور الكلتية. استعمر الرومان الجزيرة في عام 43 م حتى القرن الخامس الميلادي، تاركين خلفهم سور هادريان الذي ما زال قائماً حتى اليوم. وغزت القبائل الجرمانية من بعدهم الجزيرة. وبدأت بعد ذلك غزوات الأسكندينافيين ثم احتل النورمان عام 1066 م بريطانيا، وأدخلوا إليها الثقافة واللغة الفرنسيتين.

وشكل الانشقاق عن بابا الفاتيكان في عهد الملك هنري الثامن الذي أعلن نفسه قائدا للكنيسة الإنجليزية، محطة انفصال حاسمة عن أوروبا.

في القرن السادس عشر، وبعد سقوط مدينة كاليه عام 1558 بيد الإسبان ثم فشل أسطول أرمادا إينفينسيبلي الإسباني بغزو إنجلترا، حوّلت الملكة إليزابيث الأولى بلادها "180 درجة بعيداً عن أوروبا ونحو البحار حيث ستثبت تفوّقها"، كما يوضح فرانسوا-شارل موغيل كاتب "تاريخ المملكة المتحدة".

وفي معركة واترلو عام 1815، هزم الإنجليز والبروسيون نابليون الذي أراد تدمير اقتصاد المملكة عبر محاصرتها. سيمرّ قرن بعد ذلك حتى يعود الجيش البريطاني إلى القارة.

وفي مطلع القرن العشرين، باتت الإمبراطورية البريطانية تسيطر على ربع الكوكب من كندا إلى أستراليا، مروراً بالهند، وفقدت هذه المملكة التي حققت وحدتها أخيرا اهتمامها بأوروبا.

دخلت المملكة المتحدة الحرب العالمية الأولى بعد انتهاك حيادية بلجيكا التي كانت ملتزمة بالدفاع عنها. وفي عام 1939، أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا بعد غزوها بولندا. وشدد تشرشل حينها على أن هذه الحرب هي "لإنقاذ العالم من طاعون الطغيان النازي"، وباسم "القيم المقدسة للإنسانية" التي تريد لندن الدفاع عنها حتى خارج أوروبا.

كان البريطانيون على قناعة بأن قيمهم الخاصة لم تلطخ بالحرب ولم يكونوا على استعداد لأن يعرّفوا عن أنفسهم باسم قارة مذلولة وتدفع "ثمن حماقاتها الاستبدادية وهفواتها"، بحسب موغيل. وشعر البريطانيون منذ قرون كذلك بأن عزلتهم كجزيرة خلف البحار تحميهم. وبقي هذا الشعور مطبوعا في الروح البريطانية رغم تطور الأسلحة في العصور اللاحقة وبناء نفق المانش عام 1994.

> بريطانيا ظلت ممزقة تاريخيا بين أوروبا وتعطشها لاستكشاف الآفاق البعيدة

ويوضح المؤرخ موريس فاييس أن البريطانيين في أعوام الستينات والسبعينات من القرن الماضي "بدؤوا بالتقرب بشكل معتدل ومتردد من أوروبا في مرحلة كان يمر فيها اقتصادهم بوقت عصيب فيما كانت القارة تعيش ازدهارا". لكن الجنرال شارل ديغول وضع مرتين، في عامي 1963 و1967، فيتو على انضمام المملكة المتحدة إلى التكتل الأوروبي، خشية منه على الزراعة الفرنسية، وتخوّفا من أن تكون بريطانيا بمثابة حصان طروادة الذي سيفتح المجال أمام دخول الولايات المتحدة إلى القارة. ولم تدخل بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة إلا عام 1973 بعد وصول جورج بومبيدو للرئاسة الفرنسية.

تأسست أوروبا على مبدأ السلام، ورأى البريطانيون فيها عاملا محفزا لاقتصادهم في ظلّ التقدّم المذهل لفرنسا وألمانيا. ويوضح موغيل "بالنسبة لمارغريت تاتشر، كانت السوق المشتركة هي الأهم. فصّلوا انطلاقا من الإنجازات الأوروبية أوروبا على مقاسهم".

ودفعت لندن باتجاه توسيع منطقة التبادل التجاري الحر إلى أبعد ما يمكن. لكن في ما يتعلق بتعميق الوحدة بين دول الاتحاد، اعتبرت لندن أن في ذلك تقويضا لسيادتها المقدسة، أو محاولة لوضع ثقلها السياسي والعسكري بمواجهة قوى دولية أخرى، ما يضرّ بعلاقتها مع الولايات المتحدة.

وبعدما رفضت الانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي عام 1979، امتنعت كذلك عن توقيع اتفاق منطقة شنغن حول حرية الحركة في عام 1985 وتحويل عملتها إلى عملة اليورو المشتركة عام 1993.

وفي عام 1984 فازت مارغريت تاتشر في معركة تخفيض إسهامات المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي التي خاضتها تحت عنوان "أعيدوا لنا أموالنا".